الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition

دراسة هيكل وسلوك المنشآت والشركات المملوكة للدولة و/أو المملوكة لجهات حكومية وتأثيرها على المنافسة

24 نوفمبر 2021

@SAUDIGAC

مقدمة

تكمن أهمية الازدهار والنمو المستقبلي لاقتصاد المملكة في فهم دور المنشآت والشركات المملوكة للدولة أو المملوكة لجهات حكومية وأثرها على المنافسة والأداء الاقتصادي، حيث سيُتيح تعزيز الفهم لهيكل وسلوك المنشآت المملوكة للدولة خيارات أفضل للسياسات في هذا المجال مما سيُساهم في النمو والتطور الاقتصادي المستقبلي للمملكة.

وانطلاقاً من أهمية دور الهيئة العامة للمنافسة في رفع التنافسية والنمو الاقتصادي في المملكة، سيتم إعداد هذه الدراسة السوقية كونها مؤثرة في إعداد السياسات في المستقبل مما ينعكس إيجابياً على اقتصاد المملكة.

مدى تداخل الشركات الحكومية في بيئة الأعمال التجارية

لإدراك أهمية الدراسة تم تحليل وتقييم مدى تداخل الشركات الحكومية في بيئة الأعمال التجارية:

- توضح النتائج أن الشركات المملوكة للدولة تنتشر بشكل واضح عبر أربع قطاعات وهي: الصناعة، التجارة، الموارد الطبيعية، وخدمات السلع العامة والبنية التحتية.

القطاع الكلي	القطاع	القطاع العام
الصناعة والتجارة	المواد الكيميائية والمنتجات الصيدلانية	◕
	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	◑
	الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية	○
	التشييد	○
	المعدات الكهربائية	◔
	المنتجات المعدنية المصنعة باستثناء الآلات والمعدات	◔
	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	◔
	الآلات والمعدات	◑
	تصنيع المعادن الأساسية	◔
	السيارات والمقطورات وشبه المقطورات	○
	صناعات أخرى؛ إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	◔
	المعادن اللافلزية الأخرى	◔
	معدات النقل الأخرى	◔
	الطباعة والمنتجات الورقية	◔
	منتجات المطاط والبلاستيك	○
	المنسوجات، الملبوسات، المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	◔
	تجارة الجملة والتخزين؛ إصلاح السيارات	◔
الموارد الطبيعية	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	◑
	تعدين واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	◑
	التعدين واستغلال المحاجر للمنتجات الغير منتجة للطاقة	◑
	صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث	○
الخدمات العامة / البنية التحتية	التعليم	◑
	خدمات الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي والنفايات والإصلاح	●
	أنشطة صحة الإنسان والعمل الإجتماعي	◑
	الاتصالات	●
	النقل والتخزين	◔
الخدمات	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	◑
	الفنون والترفيه والتسلية	◑
	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	◑
	المعلومات والاتصالات	●
	أنشطة خدمات دعم التعدين	○
	أنشطة الخدمات الأخرى	◔
	أنشطة النشر، وإنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية والتسجيلات الصوتية	◑
	الأنشطة العقارية	◔

● ◕ ◑	احتكار قلة ، مؤسسة مملوكة للدولة
◔	منافسة سوقية معتدلة
○	أسواق أكثر تنافسية

أهداف الدراسة

تحليل الوضع الراهن

حصر وتحديد المؤسسات والشركات الحكومية الخاضعة وغير الخاضعة لنظام المنافسة.

تحليل عناصر الهيكل السوقي للشركات الحكومية في القطاعات المختلفة وواقع المنافسة في القطاع والتحديات التي تواجه المنافسين.

تحليل الإطار التنظيمي الواسع للشركات الحكومية في القطاعات المختلفة في المملكة

تحديد نوع وحجم السوق (الأسواق) الذي تتركز فيه ممارسات الشركات الحكومية.

تصنيف وتقييم عن عدم تكافؤ الفرص، واستعراض أبعاد تلك الآثار الناشئة عن المزايا التنافسية المختلفة والممنوحة للشركات الحكومية

تحديد نوعية وحجم الشركات الخاصة التي من المحتمل أن تكون منافسة للشركات الحكومية في سوق معين

استعراض واقع تكافؤ الفرص بين الشركات الحكومية والخاصة في العطاءات والمناقصات والمزايا التنافسية

استعراض تأثير المزايا التنافسية المختلفة والممنوحة للشركات الحكومية على أداء الشركات الخاصة

تحليل الإطار التنظيمي الواسع للشركات الحكومية في القطاعات المختلفة في المملكة واقتراح السياسات التنظيمية البديلة

مقارنة قوة التنافسية بين الأسواق التي تتركز فيها الشركات الحكومية مع التي يقل فيها (أو لا يوجد) نشاط لشركة حكومية

المقارنة المعيارية

تشمل المقارنة المعيارية عناصر عديدة من ضمنها الآتي:

- تحليل العناصر السوقية لهياكل الشركات الحكومية وتحديد ملامح أسواقها
- مراجعة القوانين والأنظمة التشريعية المنظمة لعمل الشركات الحكومية ومقارنتها بدول عينة المقارنة
- مدى استيعاب الوضع الراهن للشركات الحكومية في تلك الدول للتعديل فيما يخص الأنظمة التشريعية
- مراجعة إجراءات عقود المنافسات العامة التي تكون الشركات الحكومية طرفاً فيها
- حصر مسببات أوجه القصور وتأثيرها على نوع وكمية المميزات التنافسية
- وضع تصور وخطة عمل لتطبيق الحياد التنافسي في الأسواق التي تتنافس فيها الشركات الحكومية
- تحليل وحصر السلوكيات المخالفة للمنافسة التي تقوم بها الشركات الحكومية وآليات التعامل معها
- حصر الميز التنافسية التي تتلقاها الشركات الحكومية من الدولة في جميع القطاعات وتحليل أثرها
- تحليل مخاطر الإبقاء عل التفضيلات والميَزات لصالح الشركات الحكومية
- استشراف سيناريوهات مختلفة للتعامل مع الشركات الحكومية
- تصنيف الأثر الناجم من السلوكيات المخالفة للمنافسة التي تقوم بها الشركات الحكومية

التوصيات والأفكار المستخلصة

سيتم اقتراح مجموعة من التوصيات و السياسات العامة لتعزيز المنافسة في القطاعات التي تعمل بها الشركات الحكومية في المملكة بعد أن يتم تحليل الفجوات بين الوضع الحالي والوضع الأمثل المستخلص من المقارنات المعيارية من خلال مايلي:

- اقتراح السياسات العامة والتعديلات القانونية و التنظيمية المعززة للمنافسة في القطاعات التي تعمل بها الشركات الحكومية محل الدراسة وقابلية تلك السياسات والتوصيات المقترحة للتطبيق في المملكة.
- استعراض سيناريوهات مختلفة للتعامل مع واقع الشركات الحكومية تتضمن: الإبقاء على ا لوضع الراهن مع معالجة المخاطر على المنافسة
- شرح الآثار المترتبة على السياسات العامة والتعديلات التنظيمية المقترحة، وتقييم تلك الآثار بمقارنتها مع آثار سيناريوهات أخرى قد تكون بديلة.
- بيان أهمية التعامل مع الشركات الحكومية وأثره على جميع المؤشرات العالمية بعد النظر فيما إكتسبته دول المقارنة بعد توفيرهم الحل الأكثر كفاءة للتعامل مع شركاتهم الحكومية.
- تحديد وتقييم متكامل للمعوقات الفنية والإدارية والتطبيقية والتنظيمية التي من الممكن مواجهتها خلال تطبيق إحدى السيناريوهات المقترحة.
- وضع تصور وخطة عمل لتطبيق الحياد التنافسي في الأسواق التي تتنافس فيها الشركات الحكومية والخاصة واقتراح آليات واجراءات تطبيق الحياد التنافسي في تعامل الحكومة في حال الأزمات وحالات إخفاق السوق

شكراً لحسن استماعكم

@SAUDIGAC